وفي فهم ان بنوت حرفي العلة مع لحاقهم لغة فيكون اصل هذه اللغة ذات كتفو
عند لحاقهم مجدن بحركة المقدرة قوله في قوله وتحمله الخ واما قراءة قنبل انه من
يتقي ويصبر بإثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف
او الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء للاشباع اولا جراء المعتل مجرى
الصحيح فمن مجدن محركة المقدرة بحركة عشيمة اي يجوز منسوبة الى عبد
شمس وتيما اصله تيمي حذفت احدى ياءي النسب وعوض عنها الالف
والا بانا تعني بفتح الفوقية اي الاخبار ترداد وتنشر يقال نعى الشيء ينعى
وينعى ازداد واما لحديث يعني اذا ارتفع وتماه بالتحقيق يعني ضعفه
كذا في القاموس قال العيني وفيه معترضة بين الفعل والفاعل وهو الاقت
والبا زايدة ويحتمل انه تنازع ياتي وينعى فيما الاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل
في الاول وهو فلا اعتراض ولا زيادة والبا على هذه التعدية قال في المغني
والمعنى على الاول يعني زيادة البا واعترض بجهلة اوجه ان الانبا من
شانها ان تجيء بعد اوبلغ وقوله لبنوت بني اناقة ذات اللبن ويروى
قلوص بفتح القاف وضم اللام وهي اناقة الشابة قوله هجوت زيان لهم
رحل والقصد الانكار عليه في الهجو لم الاعتذار بحيث لم يثبت على حالة
واحدة **النكرة والمعرفة** كما في الاصل اسما مصدرين نكر وعرف ثم
جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف فلا على ان وقع في كلام
بعضهم قسيم الاسم اي النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع
الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى التحقيق انه معرفة معنى انه لان
الماهية المتخصصة بما يوجد في فرد ما فانها لشيوع انما جاءت انتشار
الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعيين الموضوع له وهو
الماهية غاية الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة افاده الرد الى فاضل
الجماعة وشهنامه اسم مجرور بعد النكرة المحضة صفتان حوزيت طائرا
يصيح او فوق غصن او على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان حوزيت
الهلال يعلي او بين السحاب او في الافق وبعد النكرة التي كالمعرفة او
المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا تمر بالتنوين يجب
التاظر او فوق اعضائه او على اعضائه لان المعرف بجنسي كالنكرة نحو

المعرفين

النكرة والمعرفة

المعرفين يحمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس
على اطلاقه كذا في المغني والمنتفاء عن دم جواز كون الظرف بعد المعرفة الخ
صفة بتقدير متعلم بمعرفة فاسدة بانية قال في المغني قالوا ان النكرة
اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا عيدت معرفة او اعيدت المعرفة
معرفة او نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما ورد لن يغلب عسر
يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلف ثم رفع النقض بحمل كلامهم
على الاطلاق وعدم القدينة فامابع القرينة فالتعويل عليها وفي
حمل من يغلب عسر يسرين على ذلك ان قوله ان مع العسر يسرا يحتمل
التاكيد فيكون اخذ اليسرين من جعل تنوين يسر للتنكير لكن جعل تنوين
خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا
الذي كانوا فيه وباليسرين ما نالهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه و
سلم وما يترقى ايام تخلل الرسل بين اليسر الدنيا ويسر الاخرة وقال
التفتازاني في تلويحه المذكور اولا اما نكرة او معرفة وعلى كل اما ان
يعاد نكرة او معرفة في الاقسام اربعة وحكم ان الثاني الكان نكرة
وهو مغاير للاول والا كان الثاني المعرف لكونه معهودا سابقا
في النكرة وان كان معرفة وهو الاول حملا له على المعهود الذي هو
الاصل في اللام والاضافة وكان ما يخالف لكلام المغني في صورة
اعادة المعرفة نكرة وقد حكى ابن هشام السبكي خبرة تولين كافي اليمني
فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازاني واعلم ان مراد ان
هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد
يعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو ولله الذي في السماء وفي
الارض اله وقد يعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وانزلنا اليك الكتاب
انزلناه مباركا الى قولهم انما انزل الكتاب على طائفتين من
قبلنا وقد يعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وانزلنا اليك الكتاب
بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد يعاد المعرفة نكرة مع عدم
المغايرة نحو انما الهكم الله واحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى
عليه المغني يسيلك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا قوله نكرة قيل

Copyright Cairo University 1995

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)